

في ضوء زيارة الملك للشرقية.. أرأكم - السعودية تهدىات وأفاق

نجيب الخنزري



التخلف والتأخير ليسا قدرأً لا مناص منه بالتسليمة لمجتمعات العالم الثالث ومن بينها بلادنا وانه غير التنمية الشاملة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وغير الانتباد على الذات ومتلك الإرادة الوعية لدى القيادة والمجتمع للدفع بالإنسان (الموطن) وإطلاق مكانة القوة فيه لكنه يمتلك مصيره ويتحكم بمسار تطوره. فأن هذه المجتمعات قاترة على ردم فجوة التخلف والتأخير والفقر، والانطلاق نحو آفاق التطور والتقدم والمشاركة النشطة والفاعلة في الحضارة الإنسانية التي هي ملك وقاسم مشترك للبشرية كلها بدون الشعور بالذلة والاغتراب ومسخ الشخصية والهوية الوطنية أو غسل الميراث الحضاري . وفي اعتقادى إن ركيزتين أساسيتين لا بد من توفرهما في هذا المجال وديونهما يكون الحديث عن التنمية والتقدير ضربا من الاستهلال الكريمة الأولى: هي الإنسان بكل أبعاده وتجلياته ومتطلباته المادية والروحية والمعرفية وقدرته على الانتقال من حيز الضرورة إلى حيز الحرية والركيزة الثانية: هي القدرة على الاندماج وإنطلاق جوهر الحضارة المعاصرة وتحتها بما هي معارف وتقنيات وعلوم ومعاهد ومارسسة وطرق تفكير . وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى حدثين تارixinin لعب دورا حاسما في التشكيل المعاصر لمجتمع الجزيرة العربية وهو عملية التوحيد التي قاد سيرتها الثالث المؤسس الملك عبد العزيز آل سعود مطلع القرن المنصرم ، حين استطاع توحيد الشطر الأكبر من الجزيرة العربية في كيان سياسي يجرأ في موحد في أول وانجح تجربة وحدوية عربية على الإطلاق تم خلالها تجاوز كافة الانقسامات والاختلافات الموضعية والذاتية المعاقة الجذور كالقبلية والعشائرية والجهوية والطائفية ناهيك عن التخلف والجهل والفقر والاعتراض وتختلف البني الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة آثاراً وضمن التجاذبات والتحديات الداخلية والإقليمية والدولية التي استطاع التعامل معها بحكمة وذكاء وبراعة . وفي إطار وسيرة عملية التوحيد توغلت الأسس الموضعية والذاتية للاننقلاب من الوحدة

لدولته القائم على رباط القواسم والمصالح المشتركة أصبح سمة مشتركة (بدرجات مختلفة من النفع والتباين) للدولة الحديثة في العالم وفي هذا الصدد فإن اكتشاف الغطاء في مجتمع الجزيرة أدى إلى بداية تشكل علاقات إنتاج جديدة لكتها ظلت متباينة مع العلاقات الانتاجية القديمة . علاقات الإنتاج الجديدة ب المتعلقة بالأهمية والتقليدية المقطعة والمتقطعة عن بعضها التي سادت لقرون عدة معظم أصقاع الجزيرة العربية، ما عدا بعض التأثيرات المترتبة على تبدلاته وتطوره الذي انتشارها وحلقاتها بعد إلا أنها أدت إلى خلخلة وذهل الكونات الاجتماعية والاقتصادية الساكنة وبلوغ نمط اقتصادي جديد وتشكل اجتماعي - طقني متداخل ومتباين مع التكوينات القديمة ورافقها وهي مستجدة يستمد مقوماتها من علاقات العمل الجديدة والتقنية والأدوات التي تتطلب مهارات فنية راقية مقارنة مع إشكال الوعي التقليدي السابقة . لقد حفزت عمليات التقييم وصناعة استخراج النفط وما رافقها من نشاطات متعددة عملية الحراك الاجتماعي في جوانب حياته وحدد إلى درجة كبيرة طبيعة تطوره اللاحق .

السياسية - الاجتماعية إلى حالة أرقى من الوحدة الوطنية المجتمعية ضمن سياقات على درجة كبيرة من حالة الركود الاجتماعي وانتشار الأمية وتخلف الوعي والانغلاق الفكري وتجذر الانتقامات الفرعية القديمة وهيبة القطاعات الاقتصادية الهايسانية والتقليدية المقطعة والمتقطعة عن بعضها التي سادت لقرون عدة معظم أصقاع الجزيرة العربية، ما عدا بعض الاستثناءات المحدودة ويبعد أن حالة التخلف السائد وعدم وجود مغيرات اقتصادية ذات أهمية آنذاك من العوامل التي حدت من أطماع القوى الاستعمارية الأوروبية في البيئة على غرار ما حدث في البلدان والمناطق العربية المجاورة للحدث الثاني تshell في اكتشاف النفط فيعد توقيع امتياز النفط بين الشركات الأمريكية والمملكة السعودية في عام ١٩٢٢م ويهذه تدفق النفط في مارس ١٩٣٨م فأن المجتمع اخذ يدخل طوراً جديداً من كافة

إذ من المعروف أن مفهوم الدولة -

الأسرة والوحدة القومية (الوطنية)
تارياً استند إلى عدة مقومات من بينها ترابط ووحدة الجغرافية واللغة والتراث التاريخي والاجتماعي والديني والثقافي، إضافة إلى العامل الاقتصادي الذي يلعب الدور الحاسم في مراحل معاينة من التشكيل والتبلور

مفهوم الدولة - الأمة والوحدة القومية (الوطنية)
تارياً استند إلى مقومات ترابط الميراث التاريخي وأشكال رابطة ويداه وهي ما يميز المجتمعات الحديثة غير أن الإشكالية هي استمرار تعانيش أشكال وأنماط مختلفة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية تنتهي إلى مراحل تاريخية سابقة مع اختلاط في تطور القرى المنتجة فالقطاع التقليدي تغير على الدوام بعلاقاته الانتاجية الحديثة وقواعد المنتجية المتغيرة وارتباطه وتفاعله بالفاصل الأساسية للسوق العالمية في حين استمرت القطاعات وأنماط الاقتصاد - الاجتماعية المختلفة وأشكال الوعي المرافق لها قوية الحضور، غير إن مجرد التطور قد حسم نهائياً ميزة وسيطرة القطاع الحديث في الميدان الاقتصادي وعلى صعيد البناء التحتي غير أن التغيرات الموضوعية في البناء التحتي تتطلب بالضرورة مراعاة البناء الفقري معها وهو ما يجعلنا نصل إلى نتيجة مفادها إن عملية التنمية تستلزم المضي بها إلى نهائتها وإن أي فصم أو تحامل لتعنص من عناصر التنمية فإنه سيخل بمجلع العملية أو يشهوه ويعيق مسيرتها.

